الباب الأول

الاستدامة مدخلًا

الفصل الأول: مدخل تأسيسي تنموي

الفصل الثاني: محددات الاستدامة

الفصل الثالث: تعليم الاستدامة

الفصل الأول

مدخل تأسيسي تنموي

أهداف الفصل

هذا الفصل يعد مدخلًا عامًّا للكتاب، وهو مدخل تأسيسي، يعين على تعميق الفهم لمسألة التنمية وبواعثها ومداخلها. يستهدف هذا الفصل بشكل جوهري ترسيخ فهم المسألة التنموية بمصطلحاتها ومداخلها الأساسية، مع التركيز على الإشكاليات المترتبة على «المدخل الاقتصادي للتنمية» و«التبعية التنموية»، وطرح بدائل للخروج من هذا المأزق كـ «الأنفة التنموية» و«التنمية بمنظور تكاملي».

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تلم بأهمية «التنمية» في الحياة البشرية.

٢- أن تحلِّلا لمدخل الاقتصادي للتنمية ومقوماته.

٣- أن تفهم بعمق أبرز الانتقادات الموجهة للمدخل الاقتصادي للتنمية.

٤- أن تفهم أهم الإشكاليات التنموية.

٥- أن تعرِّف مفهوم «التبعية التنموية».

٦- أن تطبِّق أبرز أسباب التبعية التنموية على الوضع في العالم العربي.

٧- أن تقيِّم النتائج السلبية المترتبة على التبعية التنموية في العالم العربي.

٨- أن تعرِّف مفهوم «الأنفة التنموية» بطريقة علمية دقيقة.

٩- أن تعرِّف مصطلح «التنمية» بطريقة علمية دقيقة وفق منظور شمولي تكاملي.

١٠- أن تفكِّك تعريف «التنمية» بطريقة تحليلية.

١-١ مدخل إلى «التنمية»

١-١-١ التنمية: الشيوع والتعقيد

هل مر عليك يوم دون أن تسمع أو تقرأ عن «التنمية» أو ما يرادفها، أو ما يشجعها أو يعوقها، سواء كان ذلك في مقاعد الدراسة أو الاجتماعات أو التلفاز أو «الإعلام الاجتماعي» (كتويتر مثلاً)؟ لا نبالغ أبدًا حينما نقول: إن من أكثر الكلمات ترددًا على ألسنة الناس في العقود الأخيرة هي كلمة «التنمية» Development، سواء كان ذلك من قبل الشعوب أو الحكومات، الأفراد أو الجماعات أو المنظمات. ويعود ذلك بشكل جوهري إلى التطلع الأبدي لدى الإنسان إلى: «زيادة» أو «تكثير» أو «رفع» أو «إنعاش» أو «تطوير» أو «نمو» أو «إنماء» للثروات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها، وبعبارة أخرى لبحث الإنسان الذي لا ينقطع عن أي مبادرة تمكّنه من الانتقال من الفقر والعجزوالتبطل إلى الغنى والاستقواء والعمل، بما يجعله قادرًا على تعزيز مستويات الرفاهية الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة، وهو ما يعرف بمفهوم «جودة الحياة» Quality of Life.

ولئن كانت الفكرة الأساسية في «التنمية» متسمة بالبساطة والوضوح والمشروعية لكل أحد من البشر والمجتمعات، فإنها مسألة عسيرة ومعقدة، سواء في أطرها النظرية أو تطبيقاتها في عالم الواقع، نظرًا لتشابك عوامل عديدة ومعقدة في التأثير والتأثر بها، ولأن «الإنسان هو غاية التنمية ومُخطِطها ووسيلتها»، أو لنقل لأن «الإنسان هو مبتدأ التنمية وهو خبرها»، وبخاصة أننا نعلم حقيقة أن «الإنسان أعقد ظاهرة في الكون». ومن هنا، فدائمًاما نقول في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأن أي مسألة يدخل فيها الإنسان بصورة أو بأخرى فإنها تصبح معقدة بقدر ولوجه فيها، ونعبر أحيانًا عن ذلك بالقول: إنها «مسألة إشكالية». ولذلك، طوّر الإنسان العديد من المداخل لدراسة «التنمية»، وتحديد أبعادها ومقوماتها وشروطها واستيعاب فرصها وتحدياتها وأساليبها ومداخلها، ولذلك أصبحنا ندرس «التنمية» ضمن حقول عديدة، وبتنا نقول مثلاً: «إدارة التنمية»، «الإدارة التنموية»، «التخطيط التنموي»، «الخطط التنموية»، «التنمية الاقتصادية»، «التنمية الاجتماعية»، «التنمية السياسية»، «التنمية الثقافية»، «التنمية البيئية»، «التنمية البشرية».

١-١-٢ المدخل الاقتصادي للتنمية

من المهم التذكر بأن «التنمية» ظلت فترات طويلة داخل الفضاء الاقتصادي على وجه التحديد، أي أنه كان هناك تركيز على البعد الاقتصادي بشكل مكثف مقارنة بالأبعاد الأخرى (كالتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية)، وراجت تعريفات التنمية من المنظور الاقتصادي، كتعريفها بأنها[١]:

> **الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادرًا على توليد زيادات مستمرة بمعدل يتراوح بين ٥٪ و٧٪، مما يعني تحقيق زيادة مستمرة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي فيما بين ٢٪ و٤٪ (على افتراض أن معدل النمو السكاني ٣٪ سنويًا).**

والنظرة المغالية في الجانب الاقتصادي تجعل من «التنمية» مساوية لـ «النمو الاقتصادي»، وفي هذا تقزيم للتنمية الشاملة التي ينشدها الإنسانُ والمجتمعاتُ، وقد كانت الحجة الرئيسة للمدخل الاقتصادي تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتحقيق أعلى قدر ممكن من العدالة في توزيع الثروات ومحاربة البطالة، وهو ما لم يتحقق في أرض الواقع، بل زادت تلك الفجوة اتساعًا وارتفعت معدلات التفاوت، وزاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، كما أن الدول النامية التي حققت قدرًا من النمو الاقتصادي لم تستطع الحصول على مكانة جيدة في «النظام الاقتصادي العالمي»، وترسخت تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي[٢] مما كبّل مشروعها التنموي، كما ظهرت حالات عديدة حققت فيها بعض الدول «نموًا اقتصاديًّا» دون أن تُحدِث «تنمية»[٣]، ومن هنا فقد راجت انتقادات موسَّعة للمدخل الاقتصادي و«المؤشرات الاقتصادية» في «التنمية» (انظر الصندوق ١-١)، وكان ذلك المدخل مُعزّزًا بالنزعة المادية الاستهلاكية التي أشاعتها الثقافة الغربية، وزعمت أنها «رؤية كونية»، أي أنها رؤية معبرة عن بقية الثقافات والمجتمعات، وهذه مزاعم لا صحة لها، فالمجتمعات العربية الإسلامية لا تقوم - وفق المفترض- على مثل تلك النزعة المادية الاستهلاكية، وإنما على تحقيق توازن وتكامل بين متطلبات الروح والعقل والجسد، مع الاتصاف بـ «الترشيدية» و«التكافلية».

وتتعين الإشارة إلى أن من الانعكاسات الخطيرة التي قد تترتب على التركيز المبالغ فيه على «النمو الاقتصادي» في تحقيق «التنمية» إحداث أضرار بالغة في البيئة بما في ذلك التلوث

بكافة أشكاله، وما يحمله من أخطار محدقة على الحياة البشرية وعلى كوكب الأرض بصفة عامة[٤]، بل أضحى الاقتصاديون يتيحون لأنفسهم التحدث عما يسمونه بـ «التلوث الأمثل» أي مستويات التلوث التي يمكن تحمل تكاليف من أجل تخفيضها وما عدا ذلك فهم يرون أنه من غير المجدي تحمل تكاليف باهظة[٥]!. ولذا فإننا نشدد على أن البعد البيئي هو بعد محوري في التنمية المستدامة، ويجب ألا يلحقه أي ضرر، وسوف نجلي هذه المسألة في أجزاء لاحقة.

صندوق ١-١ مؤشرات اقتصادية مضلِّلة

تفيد بعض الدراسات أن معدلات النمو الاقتصادي مضلِّلة حول بعض مؤشرات الوضع التنموي، فمثلاً في ثمانينيات القرن ٢٠ الميلادي تمكنت سريلانكا من رفع مأمول العمر عند الوفاة إلى ٧١ سنة مقتربة من متوسط العمر في الدول المتقدمة البالغ آنذاك ٧٤ سنة (الآن فاق ٨٠ سنة)، كما استطاعت زيادة معدلات الملمين بالقراءة والكتابة إلى ٧٨٪ على الرغم من أنها لم تتمكن من رفع معدلات «النمو الاقتصادي»، حيث بلغ متوسط الدخل الفردي ٤٠٠ دولار (قرابة ٤٪ من متوسط الدخل في الدول المتقدمة)، على العكس من البرازيل التي استطاعت رفع الدخل الفردي إلى ٢٠٢٠ دولارًا (قرابة ١٩٪ من متوسط الدخل في الدول المتقدمة)، ومع ذلك ظل مأمول العمر ٦٥ سنة، كما يمكن المقارنة أيضًا مع السعودية، حيث حققت متوسط دخل يصل إلى ٦٢٠٠ دولارًا (٨٥٪ من متوسط الدخل في الدول المتقدمة)، ومع ذلك فإن مأمول العمر ٦٤ سنة (ملاحظة أنه وصل متوسط العمر في السعودية إلى ٧١,٦ سنة في حدود ٢٠٠٧، وفق إحصائية حديثة صادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة).

المصدر: انظر: العيسوي (٢٠٠٣)، التنمية في عالم متغير، ص ١٥.

١-٢ بعض الإشكاليات التنموية

١-٢-١ مدخل إلى الإشكاليات التنموية العربية

لعلنا نبتدر هذا المحور بسؤال جوهري، مفاده:

ما أبرز الإشكاليات المتعلقة بالمسألة التنموية بالنسبة للعالم العربي وبقية المجتمعات، التي يُطلَق عليها المجتمعاتُ «الناميةُ» أو «الآخذةُ بالنمو» أو «المتخلِّفةُ»؟

في الواقع هي إشكاليات كثيرة ومتنوعة، ويصعب حصرها في هذا السياق المختصر، ولكنني أشدد على واحدة من أخطرها، وهي: «التبعية التنموية»، ومفهوم التبعية يشير إلى: حالة من الوهم لدى الدول «النامية» أو «الآخذة بالنمو» بأن «النموذج التنموي الغربي» هو النموذج الذي يجب أن يقتفى أثره ويطبق حرفًا بحرف، وقد أثبتت دراسات علمية عديدة[٦] خرافة مثل هذا الرأي الذي لا يزال مسيطرًا على«التفكير التنموي» في عالمنا العربي وكثير من البلدان «النامية» و«المتخلِّفة». فمثلاً، يزعم النموذج الغربي في بعض أبعاده وجود حتمية لانتقال المجتمعات من الطور الزراعي إلى الطور الصناعي، وهي «حتمية باطلة» في واقع الأمر، إذ لا يلزم أن تتحول الدول جميعها إلى صناعية، مع تأكيدنا على أهمية تصنيع المواد التي تؤثر على السيادة الوطنية: كالغذاء والدواء والسلاح وفق منظور إستراتيجي يراعي الإمكانيات والمزايا التنافسية، التي يمكن إيجادها واستدامتها Sustainable Competitive Advantage، مع الإشارة إلى أن تصنيع مثل تلك المواد يمكن أن يتحقق على المستوى القومي وليس المستويات القطرية (الوطنية).

ويؤكد كثيرون على أن مثل هذه التبعية هي «جوهر التخلف» أو هي «نقيض التنمية»[٧]، وهي تؤدي بالضرورة إلى إيجاد بيئة مواتية لاستغلال موارد الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتحكِّمة في النظام الاقتصادي العالمي بأذرعه وتروسه، وقد تستلزم حالة من الاستنزاف العنيف للموارد الطبيعية كالنفط والثروات المعدنية والزراعية والمياه[٨] (انظر الشكل ١-١)، بل أدت تلك التبعية إلى تحويل الكثير من الدول «النامية» إلى ما يسميه البعض بـ وضعية «شبه الدول»، نظرًا لفقدها القدرة على صناعة قرارات سيادية دون التأثر بعوامل وقوى خارجية[٩].

شكل ١-١ تجسيد بعض دلالات استغلال الدول الفقيرة

١-٢-٢ التبعية التنموية: نماذجها وأسبابها

هنالك توصيفات علمية دقيقة عديدة لحالات التبعية التنموية في بلاد كثيرة، ومن ذلك ما يطرحه العالم الاقتصادي الألماني الشهير في إسهاماته البحثية في مجال التبعية «آندريه جوندر فرانك»، حيث طرح العديد من تلك التوصيفات، ومنها توصيفه حول فشل التجربة التنموية البرازيلية بدءًا من القرن ١٦ الميلادي، حيث يقول: «إن التخلف الحالي لأمريكا اللاتينية هو نتيجة مساهمتها الطويلة لقرون في عملية التنمية الرأسمالية العالمية ... ربما يكون تاريخ البرازيل أوضح حالة لكل من التنمية الوطنية والإقليمية للتخلف. إن توسع اقتصاد العالم منذ بداية القرن السادس عشر حوَّل بنجاح (بعض الأقاليم البرازيلية) إلى اقتصاديات تصديرية ودمجها في بنية النظام الرأسمالي العالمي ... لقد مارس كل من هذه الأقاليم ما بدا أنه تنمية اقتصادية خلال فترة عصرها الذهبي، ولكنها تنمية تابعة لم تكن ذاتية النشوء ولا ذاتية الاستمرار. وعندما انحدر السوق أو الإنتاجية في (تلك الأقاليم) ضعف الاهتمام الأجنبي والمحلي بها فتُركت لتقوم بتنمية التخلف الذي تعيشه اليوم»[١٠].

تُرى كم يشابه هذا الحال أحوال بعض الدول العربية؟ وماذا ستجلب عليها «التبعية التنموية» في مستقبل أيامها ما لم تصحح الأوضاع وتعتنق نوعًا من «الأنفة النهضوية»؟ وتتعين الإشارة إلى أن «فرانك» كان يتحدث عن التجربة البرازيلية في العقود الميلادية الأولى من القرن العشرين، وأما الحاضر فهو يشهد تقدمًا كبيرًا في التنمية البرازيلية لدرجة أن البرازيل أضحت ضمن أقوى عشر اقتصاديات على المستوى العالمي، ويعزو كثيرون ذلك إلى عدة عوامل، ومن أهمها: الانتقال من التبعية إلى الاستقلال، فضلًا على تكريس المشاركة الشعبية والحريات ومبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد وإدخال إصلاحات جذرية في القضاء وبناء تحالفات وتكتلات إقليمية صلبة[١١]. وما سبق يعني أن التخلص من التبعية نحو الاستقلالية التنموية أمر ممكن في واقع الأمر، إذا وجدت الرؤية والإرادة الإصلاحيتين.

ومما يزيد من التبعية التنموية في العالم العربي ضعف الدراسات المستقبلية التي تستشرف المستقبل بغية الإسهام في صناعته[١٢]، فالدول العربية تقتات على الدراسات المستقبلية الغربية التي تؤدي بالأمة العربية الإسلامية إلى أن «ترى نفسها بمرآة غربية»[١٣]، ومن ثم فلا بد من إزالة الوهم بأن المستقبل العربي سيتبع حتمًا المستقبل الغربي يُسمى ذلك بـ (خطية المستقبل العربي)[١٤].

وهنالك من يؤكد على أن «تفكير التبعية» نابع من «الإشكالية الثقافية»، التي يمكن إرجاعها - جزئياً - إلى ضعف ثقتنا واحترامنا لذواتنا، «من حيث ضعف قدرتها على أن تعزف أنغام نهضتها على الإيقاع الذي تألفه أذنها، وتأنس إليها روحها، وتحقق بها بشريتها، وتبرهن على امتلاكها ذوقًا خاصًّا بها»[١٥]. ولم يعد بعض الباحثين العرب هم من يؤكد على مثل تلك النتائج الخطيرة، بل إن باحثين غربيين كثرًا[١٦] باتوا يشددون على أن الغرب ذاته يعاني من أزمات حادة في إنضاج رؤية مستقبلية عميقة، الأمر الذي يقنع الآخرين بضرورة بلورة رؤيتهم المستقبلية خارج صندوق «الإمبراطورية الغربية»[١٧].

وقد ترتب على «التبعية التنموية» و«التبعية التخطيطية» في العالم العربي العديد من «الكوارث التنموية» كتزايد مشكلات العمل والبطالة، وتنامي الاختلالات التنموية والاقتصادية البنيوية، مع التزايد المطرد في معدلات السكان بشكل يفوق بمراحل معدلات النمو في دخل الإنسان العربي[١٨]، في ظل وضع عربي يتجه إلى «تنمية المعاناة» بدلاً من التخلص من «معاناة التنمية»[١٩]، أو أنه يتجه - كما في تعبير «أسامة عبدالرحمن» - إلى نوع من «تنمية التخلف» عوض معالجته وتجاوزه عبر تبني «التنمية الحقيقية المستقلة»[٢٠].

١-٢-٣ «الأنفة التنموية»: وصفة للانعتاق من التبعية

لا يمكن التخلص من «التبعية التنموية» إلا عبر الإيمان الأكيد بالذات وبإمكانية بل بوجوب ممارسة الإبداع في مسائل التنمية وغيرها، وهنا نستجلب ما نعده حقيقة، والذي يتمثل في أنه لا يسع أي مجتمع أن ينهض تنمويًّا وحضاريًّا إلا إذا كان متسمًا بقدر كافٍ مما نسميه بـ «الأنفة الثقافية»[٢١]، التي يتولد منها «الأنفة التنموية»، والتي هي:

> **إيمان مترسخ بإمكانية بلورة نهج تنموي ملائم، في سياق يراعي الاحتياجات والإمكانيات والمزايا التنافسية المستدامة للمجتمع وإطاره الحضاري الثقافي.**

إذن، «الأنفة التنموية» للمجتمع العربي يجب أن تدفعه لأن يؤمن بأنه يسعه أن يبتكر طريقًا خاصًّا به في التنمية والتحضر، يراعي إمكانياته ومزاياه التنافسية المستدامة في المجالات البشرية والمادية والعلمية والثروات الطبيعية والجيوسياسية، ويتلاءم مع إطاره الحضاري

الثقافي، ويستجيب قبل ذلك لاحتياجاته الخاصة ونمطه الخاص في الحياة. ويمكن التعبير عن الفكرة السابقة بـ «التنمية المستقلة».

وهنالك تجارب تنموية عديدة انطوت على مستويات عالية مما نسميه بـ «الأنفة التنموية»، ومن أبرزها نماذج دول شرق آسيا ككوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان التي باتت تسمى بـ «الدول الصناعية الجديدة» (بجانب بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين). وما يجعلنا نقرر بوجود «أنفة تنموية» كبيرة لديها أنها أفلحت في مراعاة جملة من الاعتبارات الثقافية والاجتماعية، حيث تم تفعيل - على سبيل المثال - الروابط والطبقات الاجتماعية والقرابة في شبكات علاقات تحكم مسائل الملكية والعمل والتصنيع والتسويق في الشركات المتنوعة، التي تم إيجادها بما يتلاءم مع المحيط الاجتماعي، فكوريا الجنوبية اتجهت إلى تأسيس شركات ضخمة مملوكة محليًّا، بينما عمدت تايوان إلى إنشاء شركات صغيرة جدًّا تقوم على مبدأ «التخصص الدقيق المرن» مما يمكّنها من إنتاج قطع صغيرة حسب طلبات السوق[٢٢]. ولم يكن علم الإدارة في منأى عن عملية إدماجها في التراث الحضاري الثقافي لبعض تلك الدول، فمثلاً نجد أن كوريا الجنوبية تفوقت في المجال الإداري من جراء عاملين رئيسيين، وهما:

١- مراعاتها للتراث الكنفوشيوسي الذي يعتني بأخلاق العمل والقيم الاجتماعية.

٢- المزج الذكي بين تراث الكوريين الديني والحضاري بالإدارة المعاصرة.

ولو بحثنا في المجالات التطبيقية، لوجدنا شواهد عديدة على هذه المسألة، ومن ذلك أن شركة سامسونج العملاقة Samsung (تأسست عام ١٩٣٨م) طوّرت فلسفة إدارية جديدة يمكن أن توصف بأنها «إدارة أخلاقية» أو «إدارة اجتماعية»، وتؤمن الشركة بأن البعد الأخلاقي أو الاجتماعي سيجعل من الشركة إحدى أبرز الشركات العملاقة في القرن الحادي والعشرين. والقواعد الأخلاقية للشركة تسمى «دستور سامسونج» Samsung Constitution، والذي يشتمل على أربعة مقومات هي: البعد الأخلاقي، الذوق، الشخصية الحميمية وحسن التعامل، الاستقامة وحسن السلوك[٢٣].

لمعلومات إضافية عن شركة سامسونج، انظر الموقع أدناه:
www.samsung.com/sa/aboutsamsung

ومثل هذه المبادئ والأفكار الإدارية استقاها الكوريون بنجاح وثقة كافيين من منظومتهم الثقافية والأخلاقية، وفي بداية القرن الواحد والعشرين استطاعت «جمهورية سامسونج» أن تحقق إيرادات فاقت الناتج الإجمالي المحلي لعدد من الدول (بلغت إيرادات الشركة في عام ٢٠١٣ مما قدره ١٧٩ مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي مثلاً في أوكرانيا ونيوزلندا والكويت وبنجلاديش والمغرب: ١٧٦، ١٦٧، ١٦١، ١١٦، ٩٦ مليار دولار على التوالي[٢٤])، مما يشير إلى نجاعة «الأنفة الثقافية» وما يتولد عنها من «أنفة تنموية» (انظر الصندوق ١-٢).

صندوق ١-٢ مقارنة بين العالم العربي وكوريا الجنوبية: مؤشرات تنموية

هنالك مؤشرات عديدة للنجاح التنموي الكوري الجنوبي، فمن ذلك أن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة الزيادة في الأبحاث إلى كل مليون شخص في العالم العربي بلغت ٢,٤ ضعفًا وذلك من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩٥ (ارتفعت من ١١ بحثًا إلى ٢٦ بحثًا) أما نسبة الزيادة خلال تلك الفترة في كوريا الجنوبية فبلغت ٢٤ ضعفًا، وثمة مؤشر آخر هو عدد براءات الاختراع، حيث بلغ مجموع البراءات في عام ٢٠٠٠م في العالم العربي ٣٧٠، أما في كوريا الجنوبية فقد وصل عددها إلى ١٦٣٢٨[١].

وفي عام ٢٠١١م تضاعفت براءات الاختراع الكورية أكثر من عشر مرات، لتصل إلى ١٨٧٧٣٩ براءة اختراع، محتلة بذلك المركز الرابع على المستوى العالمي، في حين أن براءات الاختراع - مثلاً - في السعودية ومصر والجزائر: ١٠٧٩، ٧٢٨، ١٠٢ على التوالي[٢].

المصدر:

(١) انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، مقتبس من: البريدي (٢٠٠٥)، الإدارة العربية والتغيير: من النقل الميكانيكي للأفكار إلى الصناعة الإبداعية.

(٢) إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) World Intellectual Property Organization.

١-٣ التنمية من منظور شمولي تكاملي

تأسيسًا على ما سبق ذكره حول إشكاليات التركيز على المدخل الاقتصادي في التنمية، زادت الأصوات المنادية للانعتاق من «النظرة التنموية الاقتصادية»، فهي نظرة ضيقة للغاية ومجحفة بحق الأبعاد التنموية الأخرى كالاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وهذا ما يقودنا إلى

الحديث عن مفهوم «التنمية المستدامة». وقبل الحديث عن ذلك المفهوم، يحسن بنا تقديم تعريف للتنمية بمنظور شمولي، حيث يمكننا القول: إن التنمية هي:

> **أفكار، وأفعال، ونواتج، وغايات؛ من شأنها ترقية متواصلة للحياة البشرية؛ بمنظور شمولي تكاملي؛ ضمن إطار حضاري ثقافي محدد.**

ومن المهارات المنهجية التي يجب تنميتها ما أحب تسميته بـ «تفكيك التعريف» بغية تعميق فهمه والسيطرة عليه، إذ يجب أن نتجاوز في تعليمنا مبدأ «الحفظ الأجوف» لنصل إلى «التعلم العميق». وعملية التفكيك تبدأ من تحديد الكلمات المفتاحية الواردة في التعريف، وهنا نجد أننا أمام ما يلي: «أفكار»، «أفعال»، «نواتج»، «غايات»، «ترقية»، «متواصلة»، «الحياة البشرية»، «شمولي»، «تكاملي»، «ثقافي حضاري»، ويمكن لنا استنباط الكثير من المعاني المعمقة من عملية التفكيك هذه، ومن بينها الآتي:

١- أنه يمكن النظر إلى «التنمية» كـ «نظام» (مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات)، أي أن التنمية هي: نظام يعكس مزيجًا من الأفكار والرؤى التي تترجم إلى خطط وبرامج وأفعال مدروسة، لتحقيق غايات وأهداف ونواتج محددة.

٢- في التنمية يجب ألا نهتم فقط بالنتائج مع أهميتها الكبيرة، بل لا بد من مراعاة الأفكار والعمليات ذاتها، والتدقيق في مدى دقتها وملاءمتها.

٣- لتحقيق التنمية المستهدفة لا بد من التأكد من شموليتها لكافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

٤- ليس فقط الشمولية، وإنما يجب تحقيق قدر كاف من التكامل فيما بين تلك الأبعاد، وذلك بحسب الاحتياجات المجتمعية وتطلعات كل مجتمع.

٥- لا تكتفي التنمية برفع بعض المعدلات أو ما يسميه البعض بـ «معدلات النمو»، بل لابد من تحقيق ما أسميناه بـ «الترقية المتواصلة»، الأمر الذي يغذي روح التحدي بضرورة اصطحاب النفس الطويل في التنمية.

٦- الغاية النهائية للتنمية هي «ترقية الحياة البشرية» وليس مجرد تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية، ومفهوم «الترقية للحياة البشرية» يعيدنا إلى ما ذكرناه سابقًا حول فكرة «جودة الحياة».

٧- يستحيل تحقيق مثل تلك الغاية النهائية للتنمية دون مراعاة الإطار الحضاري الثقافي للمجتمعات العربية المسلمة، وما يمكن أن نسميه بمبدأ «الملاءمة الحضارية الثقافية»، وذلك أنه ثابت أن لكل مجتمع إطاره الذي يخصه واحتياجاته ومزاجه الخاص.

تبين لنا في هذا الفصل - عبر الأجزاء المختصرة السابقة - قصور مفهوم «التنمية» عن تحقيق ما تنشده المجتمعات من تنمية شاملة متكاملة تحدث توازنا بين مختلف الجوانب التي تمس حياة الناس ومستقبلهم، بما في ذلك الجانب البيئي، الذي يتعرض للعديد من التهديدات المتزايدة. إذن، نحن بأمس الحاجة إلى منظور تنموي جديد، وهذا ما سوف يعرضه لنا الفصل القادم، الذي يستعرض منظور التنمية المستدامة (الاستدامة) بوصفه يمثل البديل الذي نبحث عنه.

ملخص الفصل الأول

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- كلمة «التنمية» Development من أكثر الكلمات ورودًا على ألسنة الشعوب والحكومات، ويعود ذلك بشكل جوهري إلى التطلع الأبدي لدى الإنسان إلى: «زيادة» أو «تكثير» أو «رفع» أو «نمو» أو «إنماء» للثروات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها.
- تتصف الفكرة الأساسية في «التنمية» بالبساطة والوضوح، إلا أنها مسألة عسيرة ومعقدة، سواء في أطرها النظرية أو تطبيقاتها العملية في عالم الواقع، وذلك لأسباب ذكرها هذا الفصل.
- ظل المدخل الاقتصادي شائعًا في خارطة «التنمية» لفترات طويلة، وراجت تعريفات التنمية من المنظور الاقتصادي.
- المنظور الاقتصادي لـ «التنمية» جعلها مساوية لـ «النمو الاقتصادي»، ويعد هذا تضييقًا غير مبرر للتنمية الشاملة التي ينشدها الإنسان والمجتمعات، وقد فشل هذا المنظور في تحقيق ما كان يسعى لتحقيقه كالقضاء على الفقر والبطالة، وقد ترتب على النظرة الاقتصادية سلبيات عديدة، منها التأثير على البيئة وإلحاق أضرار خطيرة بها.
- تعد «التبعية التنموية» من أخطر الإشكاليات التنموية التي يعاني منها العالم العربي الإسلامي، وقد أوضح الفصل مفهوم تلك التبعية، وأبان عن بعض آثارها المدمرة على التنمية، مع التأكيد على أن دراسات عديدة أثبتت عدم نجاعة تبني مثل تلك التبعية.
- يكمن المخرج من مأزق «التبعية التنموية» فيما يسمى بـ «الأنفة التنموية»، التي تعكس: إيمانًا مترسخًا بإمكانية بلورة نهج تنموي ملائم، في سياق يراعي الاحتياجات والإمكانيات والمزايا التنافسية المستدامة للمجتمع وإطاره الحضاري الثقافي.
- الإشكاليات المترتبة على «المدخل الاقتصادي للتنمية» يدفعنا إلى تبني التنمية من منظور تكاملي، والتي تجهد لتحقيق ترقية متواصلة للحياة البشرية؛ بمنظور شمولي تكاملي؛ ضمن إطار حضاري ثقافي محدد.

أبرز مصطلحات الفصل الأول

- التنمية من منظور اقتصادي. الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادرًا على توليد زيادات مستمرة بمعدل يتراوح بين ٥٪ و ٧٪ ، مما يعني تحقيق زيادة مستمرة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي فيما بين ٢٪ و ٤٪.
- التبعية التنموية. حالة من الوهم لدى الدول «النامية» أو «الآخذة بالنمو» بأن «النموذج التنموي الغربي» هو النموذج الذي يجب أن يقتفى أثره ويطبق حرفًا بحرف.
- الأنفة التنموية. إيمان مترسخ بإمكانية بلورة نهج تنموي ملائم، في سياق يراعي الاحتياجات والإمكانيات والمزايا التنافسية المستدامة للمجتمع وإطاره الحضاري الثقافي.
- التنمية من منظور شمولي. أفكار، وأفعال، ونواتج، وغايات؛ من شأنها ترقية متواصلة للحياة البشرية؛ بمنظور شمولي تكاملي؛ ضمن إطار حضاري ثقافي محدد.

أسئلة لتعميق الفهم

١- لماذا من وجهة نظرك يهتم الإنسان بالتنمية؟ وما أسرار تعقدها؟

٢- تناول بالتحليل النقدي المعمق العبارتين التاليتين: «الإنسان هو غاية التنمية ومُخطِّطها ووسيلتها»، و«الإنسان أعقد ظاهرة في الكون»، من الأمثلة والتطبيقات؟

٣- هل تتفق مع القول: إن جوهر التنمية هو الاقتصاد؟ ولماذا؟

٤- تناول بالشرح «المدخل الاقتصادي للتنمية»، ثم أورد أبرز الانتقادات الموجهة إليه؟

٥- إلى أي درجة يمكن الاطمئنان إلى المؤشرات الاقتصادية في مجال التنمية، مع الأمثلة والتطبيقات (أورد مع التحليل والإثراء المعلومات الواردة في الصندوق ١-١)؟

٦- بعد إيراد تعريف التنمية من منظور شمولي، قم بتفكيك هذا التعريف بطريقة تحليلية.

٧- ماذا يقصد بـ «التبعية التنموية»، وما أبرز أسبابها ومظاهرها وآثارها؟

٨- يقرر «آندريه جوندر فرانك» أن فشل التجربة التنموية البرازيلية بدءًا من القرن ١٦ الميلادي يعود إلى: «نتيجة مساهمتها الطويلة لقرون في عملية التنمية الرأسمالية العالمية..»، ناقش هذه العبارة بطريقة تحليلية نقدية.

٩- هل تعاني الدول العربية من «التبعية التنموية»، وكيف يمكن التخلص منها، معززًا إجابتك بالأدلة والمؤشرات ذات الدلالة؟

١٠- كيف يمكنك تعريف مفهوم «الأنفة التنموية» مع تحليل التعريف بطريقة علمية وإيراد الأمثلة والتطبيقات؟

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطًا بحثيًّا مكتبيًّا، وتناول فيه المقصود بـ «الأنفة التنموية»، موضحًا بالأدلة والشواهد والمؤشرات مستويات نجاح بعض النماذج التنموية في الاتصاف بمثل تلك الأنفة، على ألا تقل تلك النماذج عن نموذجين، مع وضع كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني:

نفذ نشاطًا بحثيًّا مكتبيًّا حول أذرع الاقتصاد العالمي، موضحًا أبرز مؤسساته، وكيف تمكنت الدول الرأسمالية القوية في التحكم بمصائر التنمية في العديد من الدول «النامية» أو «الآخذة بالنمو»، مع وضع الأدلة والشواهد والمؤشرات الدالة على ذلك، وإثبات كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثالث (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد مستويات الوعي بوجود ظاهرة «التبعية التنموية» وأخطارها في عالمنا العربي، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة تتضمن أبرز مظاهر وأسباب وآثار الظاهرة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥٠ طالبًا في الجامعة التي تدرسون فيها.

٣- عينة لا تقل عن ١٥٠ مواطنًا في المنطقة التي تعيشون فيها.

٤- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج ومقارنة بين نتائج العينتين.

٥- توصيات ومقترحات لتعزيز الوعي بهذه الظاهرة.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.